14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
أحمد محمد الحبيشي
Ahmedalhobishi@Gmail.com

تصدر عن مؤسسة 14أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر - عدن - الجمهورية اليمنية
تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

الإثنين 27 ديسمبر 2010م - الموافق 21 محرم 1432هـ - العدد 15035 - السنة الثانية والأربعون - رقم الإيداع 2

ميزان الكلام

إذا تكلمت بالكلمة ملكتك
وإذا لم تتكلم بها ملكتها

لماذا تغضب أحزاب (اللقاء المشترك)؟!

لأحزاب المعارضة كتلة نيابية تمثل نحو خمس إجمالي عدد ممثلي الشعب في مجلس النواب الحالي، واذا حسبنا النواب المستقلين جزءاً من المعارضة أو قدرت أحزاب المعارضة على جذبهم نحوها فيصبح لها ربع التمثيل النيابي، أما إذا تمكنت من العقل أو تمكن العقل فيها فسوف يزداد ثقلها لأن بعض النواب الذين وصلوا إلى المجلس باسم المؤتمر الشعبي (حزب الاغلبية الحاكم) لديهم نزوع واضح إلى المعارضة، حتى أن الأقلية النيابية استخدمتهم مرارا لتأييد مشاريعها. ان ما تتمتع به المعارضة من تمثيل نيابي ليس هينا.. وهي ترى أن كونها (أقلية) ليس بيدها شيء سوى الصياح واللجوء الى أساليب فوضوية، بينما لو (عقلت) أو كان لديها قلب لوجدت أن القرارات الكبيرة التي تتخذ في مجلس النواب لا يمكن ان تتخذ دون موافقة الأقلية، أعني القرارات التي يتطلب التصويت عليها أغلبية الثلثين والثلاثة أرباع، فمشكلة المعارضة اليمنية تكمن في كونها تحتقر نفسها، وتغطي ذلك بالقول ان الأغلبية هي المتحكمة، وتزيد تقدم نفسها للرأي العام بصورة المناهض لشيء اسمه الاغلبية، وهي مناهضة للديمقراطية ومبدأ الانتخاب الحر والتنافس وتبادل السلطة سلميا.

فيصل الصوفي

ولأن هذه المعارضة تحتقر حجمها، بالتالي لا تمارس دورها الحقيقي رغم أهميته ، تتصرف في مواجهة الاغلبية تصرف الاحمق ومن يتصرف تحت تأثير ردود الفعل.. تصرفات حمقاء وطائشة.. ولذلك هي تخسر.. تخسر لأنها وقفت ضد قوانين فيها مصلحة للمجتمع وقوانين فيها مصلحة لفئات مهنية واجتماعية.. ومنذ عام 2003م الى منتصف هذا الشهر لم تصوت كتل المعارضة لصالح مشروع قانون، بل وقفت موقف المعارض.

كل ما يتعلق بالانتخابات العامة مثلا كان بمقدور المعارضة انتزاع ما تريد من السلطة وقد جارتها السلطة في ذلك فعلا وقالت انها (تنازلات) منها من أجل المصلحة العامة أو من أجل اشراك المعارضة في الأمر.. لكن من تابع ويتابع مواقف أحزاب المعارضة في هذا الشأن سيلاحظ بسهولة أنها تهدر الفرص والمكاسب الثمينة بالنسبة لها وتلجأ الى الصياح والشكوى والهروب.. ثم تعلل أو تفسر ذلك بأن (الأغلبية تنفرد)!.

حكاية (الأغلبية تنفرد) لم تعد تصدق.. ولا نبرئ السلطة وكتلة الأغلبية النيابية من أي منكر او مخالفة.. لكن كيف نصدق معارضة تقول لنا إن الاغلبية في مجلس النواب خالفت الدستور في قضية ما لم يرد فيها نص دستوري محدد.. قالوا إن تشكيل اللجنة العليا من قضاة مخالفة دستورية.. هل الدستور تناول هذه المسألة التفصيلية التي ترك أمرها لتشريع أدنى؟. يقولون: إقرار مشروع قانون الانتخابات الأخير تم بالمخالفة للدستور.. كيف هذا؟. ويقولون إن كل مؤسسات الدولة بعد اتفاق فبراير 2009م لا شرعية لها ولا مرجعية سوى هذا الاتفاق.. والمشكلة أنهم مصرون على هذا القول الذي يستطيع المواطن العادي معرفة ركاكته.. الآن قرروا مقاطعة مجلس النواب، وقالوا سننتقل إلى الشارع.. ما عساهم أن يفعلوا في الشارع حيث هم أضعف تأثيرا فيه؟ وحتى لو أثروا فيه فسوف يكتشفون بعد قليل خطورة مثل هذه المغامرة.

مكاشفة صادقة تطلق أضواء التسامح والتصالح

في محاضرة تاريخية بالغة الأهمية خاطب بها الندوة العلمية التي نظمتها جامعة عدن حول (الأبعاد السياسية والقانونية للاستحقاق الدستوري لدولة الوحدة).. قدم فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رؤية تقييمية دقيقة لحقبة مهمة من تاريخنا المعاصر أبرز فيها جملة من الحقائق الساطعة التي يقوم عليها حاضر اليمن الجديد وكشف عن وقائع تاريخية لم يتم الخوض فيها من قبل بهدف تعزيز الوعي الوطني بالمعرفة الصحيحة لمجريات الأحداث ومسيرة الحوار الوحدوي في يمن ما قبل إعادة الوحدة المباركة وحقائق المواقف المفصلية المتصلة بها وكيف تم الوصول إلى تعزيز نصر الثورة اليمنية المباركة سبتمبر واكتوبر بإنجاز الوحدة وتحصينها منذ يومها الأول بالأخذ بمنهج الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية.. وما اعتور تلكم المسيرة العصيبة والغنية بالمواقف الوطنية النبيلة من التواءات وتعرجات.. فشلت كلها بما في ذلك مؤامرات حرب الردة والانفصال في تحقيق المآرب العدائية الداخلية والخارجية ضد الثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية.

ولقد شدد فخامة الأخ رئيس الجمهورية في سياق عرضه للأحداث ودلالاتها.. والحقائق المبرهن عليها على ضرورة الاتعاظ والتعلم من ذلك وفتح العقول والقلوب من أجل استيعاب الدروس المستفادة وفهم المتغيرات الجديدة. ومن أجل ذلك جاءت المحاضرة بتلقائيتها وترابط مضامينها لتكون مكاشفة تاريخية صادقة مع الجميع.. وفي المقدمة من انحرفت بهم الأهواء.. والمصالح الأنانية وشذوا في النار. وقد تضمنت في عمق أهدافها دعوة قيادية صريحة ومخلصة للأخذ بيدهم وإنقاذهم بالدعوة مجدداً للتسامح والتصالح وتجاوز الماضي ومآسيه المحزنة والدامية والنظر إلى المستقبل.

ونعتقد جازمين بأن لغة الوضوح والصراحة وأسلوب المواجهة الصادقة التي دأب عيها فخامة الأخ رئيس الجمهورية كفيلة بأن تحرك الضمائر الوطنية الحية.. وتوقظ العقول المستنيرة وتدفع بها إلى التقاط هذه المبادرة التاريخية التي تنشد الاصطفاف الوطني الكامل لإنجاز الاستحقاق الدستوري والقانوني الراهن والمطلوب حتماً في هذه المرحلة التاريخية.. والدفع بالجميع في خضم المشاركة السياسية.. وتجويد الممارسة الديمقراطية وصيانة الشرعية الدستورية وكافة المكاسب الوطنية التي صارت علامة حضارية مشرقة.. ومتميزة في تاريخ نظامنا الجمهوري الوحدوي الديمقراطي الحر.. والذي يزداد في كل عام قوة.. ومتانة ورسوخاً. ونحن هنا في غنى عن الحديث عن كل الصفات التي تميز بها الطرح القيادي لكافة المواضيع والرؤى والهموم والتطلعات وبذات الروح القيادية العالية المتسمة بالثقة الغالية بالنفس والتفاؤل اللامحدود وعمق الارتباط بالشعب والثقة به والاستجابة لإملاء إرادته وتحقيق طموحاته كما تعبر عنها بجلاء شواهد الإنجازات والانتصارات المعاشة على امتداد التاريخ المعاصر وفي الواقع العملي الملموس في كافة الحقول والميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخدمية والمشاريع الاستراتيجية والتي تتشكل منها حجج وبراهين الوفاء بالوعود والالتزام بالعهود.. وهي حافلة بالعبر والدروس والبشارات العظيمة التي يجب أن يتعظ بها الواهمون.. وقبلهم كل أعداء وطن الثاني والعشرين من مايو العظيم وأن يدركوا وبصورة لا لبس فيها ولا تأويل أن المسيرة الوطنية الخيرة.. المسيرة الوحدوية الديمقراطية المباركة التي انطلقت منذ ذلكم اليوم التاريخي الخالد لن تتوقف أبداً.. ولن تنحرف أو تتعثر.. وأن شعبنا الأبي الوفي وبكل قواه الوطنية الخيرة سيظل مع قائد مسيرته يسخر كل قدراته وطاقاته المتاحة في مواصلة الجهاد الأكبر.. وتعزيز بناء الحاضر.. والتقدم نحو المستقبل الأفضل. وهو اليوم على موعد جديد وقريب مع وثبة تاريخية يؤكد فيها أنه مالك كل السلطات.. وهو الجدير بحكم نفسه بنفسه وبممارسة النهج الديمقراطي الذي اختاره بكامل إرادته ليعمل على المزيد من تعميقه وتجويد ممارسته باعتباره الأداة الحضارية لتطوير مجتمع الحرية والتعددية الحزبية والسياسية ولتأكيد الالتزام بمبدأ التداول السلمي للسلطة إيماناً.. والتزاماً بأن عملية التنافس الحر والجاد والشامل والنزيه في عملية الانتخابات الحرة والنزيهة هي حركة القوة السياسية الحقيقية داخل المجتمع والدافع لقواه الحزبية بما تمتلكه من قدرات وما تحظى به من التفاف شعبي من قبل الناخبين لامتلاك المكانة التي تستحقها ولتكون صاحبة الريادة في تسلم مواقع السلطة في المؤسسات الدستورية والمركزية والمحلية والتمتع بالثقة التي تؤهلها لمواصلة قيادة حركة البناء والتطوير والتنمية في البلاد.

كما أن العملية الديمقراطية بكامل تفاصيلها هي التي تجعل من المعارضة الإيجابية البناءة ومن كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية قادرة على فرض وجودها وأن تكون بالفعل منهجاً وفكراً وممارسة ومسئولية وطنية حلقات متفاعلة في نبض حركة المجتمع الديمقراطي اليمني الجديد ولبنات في حركة قوته الفاعلة والمشاركة في بناء مؤسسات الدولة الدستورية المنتخبة.

حسن أحمد اللوزي

وزير الإعلام

خطاب لأجيال الوحدة

خطاب فخامة الرئيس علي عبدالله صالح الأخير أمام ندوة جامعة عدن كان خطاباً استثنائياً في الشكل والمضمون ما يجعله يحتاج إلى تعاطٍ واعٍ مع مضامينه السياسية والتاريخية والثقافية بتمعن ورؤية وقراءة أبعاده وخلفياته والأهداف التي رام الرئيس تحقيقها في ذلك الخطاب الاستثنائي.

والحقيقة أن أي متابع للشأن اليمني سيقف طويلاً أمام المعلومات التاريخية التي جاءت في خطاب الرئيس حين تحدث بصراحة غير معهودة عما كان يدور وراء الكواليس بين مسؤولي شطري اليمن -سابقاً- وهم يتقاتلون تارة ويتحاورن تارة أخرى من أجل شيء عظيم هو إعادة تحقيق الوحدة اليمنية. ولعل ما يميز الخطاب الرئاسي أن مضمون حديثه عن الماضي لم يكن هدفه الحديث لمجرد الحديث أو لمجرد نبش الملفات؛ بل كان حديثاً تميز بالصراحة والشفافية والشجاعة في الاعتراف بأمور ربما لا يجرؤ أي سياسي يمني على أن يعترف بها وهو يتحدث عن قضية المسار التاريخي الذي مرت به عملية إعادة تحقيق الوحدة اليمنية .

عبدالملك الفهيدي

صحيح أن البعض يعرف أن حربي 72 و79 بين الشطرين -سابقاً- كانت محاولة من كل طرف لفرض الوحدة الفورية بالقوة على الآخر، لكن تلك المعلومات لم ترد بشكل رسمي إلا في خطاب الرئيس في جامعة عدن، فلأول مرة ينبري محقق الوحدة وحاميها الأول وفي هذه الظروف بالذات- التي تشهد بروز نتوءات ودعوات انفصالية وارتدادية- ليقول: إن الشمال كان يريد فرض الوحدة بالقوة على الجنوب عام 72م عبر جر الشمال إلى حرب ضد جنوب الوطن،وهو ذات الأمر الذي حاولت السلطة في جنوب الوطن فعله عام 79 حين قادت حرباً ضد شمال الوطن عبر ما كان يسمى بـ(الجبهة الوطنية).. إن مثل هذه الشفافية في الحديث عن حقائق التاريخ تكتسب أهميتها في أنها صادرة عن رجل الدولة الأول في اليمن وعن المسؤول عن حماية الوحدة، والأهم من ذلك أن الرئيس بتلك الشفافية إنما أراد أن يؤكد لأجيال الحاضر والمستقبل من شباب اليمن الواحد أن إعادة تحقيق الوحدة اليمنية كانت قضية مصيرية وحتمية لليمنيين سواء في شمال الوطن أم في جنوبه، ولم يكن الاختلاف سوى في رؤية الطرفين للكيفية التي يجب أن تكون عليها دولة الوحدة، فالجنوب كان يريدها دولة محكومة بنظام اشتراكي، فيما كان الشمال يرى في ذلك النظام كفراً وإلحاداً يجب القضاء عليه وإقامة دولة الوحدة على أساس النظام الإسلامي الرأسمالي. واختلاف تلك الرؤى لم يكن له علاقة بإرادة الشعب اليمني في شمال الوطن أو جنوبه بقدر ما كان مرتبطاً برؤية القيادات الحاكمة التي كانت خاضعة لتفاعلات مشهد الانقسام الدولي الحاصل آنذاك، والذي كان يعرف بالحرب الباردة.. فالشمال كان أقرب إلى النظام الرأسمالي الغربي، والجنوب كان مرتبطاً بالنظام الاشتراكي السوفيتي.

ولأن الطرفين فشلا في إعادة تحقيق الوحدة عبر القوة وشن الحرب، كان لا بد أن يسود الحوار والتفاهم الذي أخذ سنوات طوالاً وشداً وجذباً بفعل انعدام عامل الثقة- كما أوضح الرئيس في خطابه- بين قيادتي الشطرين لينتصر العقل وتتغلب لغة التفاهم والحوار على لغة الرصاص والقنابل، وليصل الطرفان إلى قناعة بضرورة إعادة تحقيق الوحدة اليمنية بشكل سلمي وهو ما تم بالفعل في 22 مايو 1990م.

وانطلاقاً مما سبق يمكن القول: إن تلك الجزئية في خطاب الرئيس كفيلة بإسقاط دعاوى أصحاب الثقافة الارتدادية والانفصالية التي تظهر بين الفينة والأخرى عبر حديث عن صيغ الكونفدرالية والفيدرالية والبحث عن مشاريع استعمارية على غرار الحديث عن جنوب عربي، أو الزعم بفشل الوحدة ، لأنهم بتلك الدعاوى ينسفون تاريخاً من النضال الوطني في سبيل إعادة تحقيق الوحدة- بعضهم شارك فيه- ويحاولون قسراً إلغاء حقائق التاريخ والتنكر لدماء الشهداء وآلاف الجرحى والمعاقين سواء الذين سقطوا خلال الحروب بين الشطرين – والتي كان هدفها إقامة الوحدة ولو بالقوة- أو الذين سقطوا في ملحمة الدفاع عن الوحدة ضد محاولة الانفصال صيف 1994م، وأكثرهم من أبناء المحافظات الجنوبية الذين خرجوا رجالاً ونساءً وشباباً حاملين أرواحهم على أكفهم مرددين شعار: (الوحدة أو الموت). فكان النصر للوحدة ومن يقف خلفها فيما لاذ الانفصاليون بالفرار لأنهم كانوا بلا مشروع أو هدف.

إذاً الرئيس بشفافيته وصراحته أراد أن يقول لنا جميعاً لاسيما الشباب إن إعادة تحقيق الوحدة اليمنية كان هو هدف الجميع في شطري الوطن -سابقاً- حيث اندلعت الحروب وأريقت الدماء وسقط الشهداء ويتم الأطفال ورملت النساء وجرح الآلاف وأصيبوا بعاهات وإعاقات دائمة وكل ذلك باسم الوحدة ومن اجلها ، ومادام كل ذلك تم من اجل الوحدة فبأي حق يحاول البعض اليوم التنكر لهذه الحقائق التاريخية وإخضاع الوحدة لجدال ونقاش عبثي محكوم بمصالح فردية ضيقة ، وأوهام بالعودة إلى كراسي الحكم عبر محاولة السعي لتدمير أعظم هدف حققه اليمنيون في تاريخهم المعاصر.

وإذا كانت مضامين الخطاب الرئاسي كثيرة وتحتاج إلى أكثر من قراءة.. وأكثر من تحليل فإن هذه الجزئية بالتحديد تحتاج إلى أن تستوعب في التعاطي الإعلامي والسياسي والأكاديمي والتعليمي حتى تدرك الأجيال القادمة أن موضوع الوحدة اليمنية قضية تاريخية ومفهوم حياة بالنسبة لليمنيين وليست مجرد معنى شكلي يمكن تجريده من جوهره التاريخي والثقافي والفكري في حياة الشعب اليمني وتحويله إلى مسألة قابلة للنقاش والمساومة والجدال من قبل شخوص أو جماعات مهما كانت مواقفها أو مناصبها أو أهواؤها، أو ما تسعى إلى تحقيقه، فالوحدة ليست ملكاً لشخص أو جماعة أو مجموعة بل هي هوية شعب هو من يحميها ويحرسها .

أنقذوا رأس (الجند) من (مقصلة) السلفيين في صعدة

محمد حسن شعب

حصل خلاف بين المواطن حميد علي منصور الجند (48 عاماً) واثنين من نشطاء السلفيين المنتشرين في صعدة وضواحيها إثر احتكاكات وملاسنات كلامية معهما، وتطور هذا الخلاف إلى نزاع وتحدٍ من قبل نشطاء السلفيين ضد حميد الجند وبادلهم حميد بوصفهم متطرفين وخطراً على المجتمع وعلى السلام الاجتماعي.. وكما هي عادة السلفيين في ابتزاز خصومهم أو من يخالفهم فقد عمم ناشطوهم على فصائلهم وخلاياهم ان "الجند" قد شتم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وان الجند درس في الاتحاد السوفيتي، وأنه من الشيوعيين، وأنه داعية ومبشر مسيحي وله عدد من العمارات في صنعاء وفي صعدة.

وتحول الرجل – حميد - إلى مادة خطابية في جوامع ومساجد صعدة باعتباره من المنضوين في الجماعات التبشيرية العاملة في مستشفى السلام بصعدة.. وواصلوا الحملة الخطابية المكثفة ضد حميد الجند بإصدار منشورين متتابعين، أحدهما بعنوان "يا أهل صعدة هبوا لنصرة نبيكم" جاء فيه "ان حميد علي منصور الجند مبشر مسيحي دنماركي".. والعاقل هنا سيرى التناقض في كلامهم عن "روسيا" و"الدنمارك" من حيث اختلافهما المذهبي الارثذوكسي والكاثوليكي، وحتى اختلافهما السياسي، إذ هما عالمان متناقضان تماماً.

الحملات السلفية العشوائية ضد الجند بدأت بالخطابات في الجوامع والمساجد ونوادي السلفيين، ثم تبعتها حملات إشاعات وملصقات ومنشورات، وبالفعل تمكنوا من ارعاب الناس وخلقوا البلبلة والشك في أوساطهم ، واعقبوا حملتهم المكثفة باستدعاء الجند إلى الأمن بالتهم الملفقة من قبلهم، وتم حبسه، وبرر المعنيون ايقافه بأنه حفاظ على سلامة روحه من تهورهم الدموي أو قيامهم بتصفيته اقتصاصاً لشتمه الرسول صلى الله عليه وسلم كما يدعون، والرجل صاحب دخل محدود ولم يخرج من اليمن، وهو يعيش على اعانة أخيه الأكبر المغترب في السعودية وكل ما يملكه هو منزل بناه له أخوه المغترب.

وعلى إثر توقيف حميد الجند في البحث الجنائي كإجراء وقائي بحسب المعنيين في الأمن رفع السلفيون دعوى قضائية ضد الجند بتهمة التبشير والإساءة للرسول صلى الله عليه وسلم، وطالبوا بالحكم عليه كمرتد عن الإسلام ، واحضروا جيشاً من أعضائهم ليشهدوا على جرم حميد الجند "الملفق من قبلهم"، بينما يفتقد الرجل إلى الحد الأدنى من المساندة ابتداءً بمحامي الدفاع وانتهاء بتغطية متطلبات أسرته ونفقاتهم، ناهيك عن مصاريفه الشخصية ومصاريف من يتابع محاكمته أو يدافع عنه على سبيل الافتراض.

وإزاء ما سبق نناشد كافة المنظمات الحقوقية العاملة على التراب اليمني بأطيافها المختلفة الالتفات إلى الظلم الذي لحق بالمواطن حميد علي منصور الجند، ومساعدته، وإنقاذ رقبته من مقصلة التصفية الأصولية المعلنة من قبل السلفيين في خطاباتهم ومنشوراتهم ضده.

كما نناشد وزارة حقوق الإنسان وبقية المنظمات الدولية والإنسانية إنقاذ حميد الجند إحقاقاً للعدل والحق الإنساني ورحمة بأبنائه وبناته وبقية أفراد أسرته.

أمن عدن يعيد سيارة مسروقة ويضبط مروجاً للحشيش ويوقف معتدين على أراضي الدولة

عدن/ عيدروس نورجي :

تمكن رجال أمن عدن من استرجاع سيارة أجرة نوع (أيكو) موديل 2002م تم الإبلاغ عن سرقتها في وقت سابق.

فبعد أن تلقت البلاغ قامت شرطة المنصورة بتوسيع تحرياتها والبحث عن السيارة المسروقة وضبطتها بالمدينة وبداخلها المتورط بسرقتها وتمت إحالته للمساءلة القانونية وتسليم السيارة المسروقة لمالكها.

من جهة أخرى تمكنت شرطة مدينة الشعب بعدن في ضوء المعلومات والتحريات الأمنية من ضبط أحد المتورطين بجرائم ترويج الحشيش ويدعى (أ.ع.ش - 27 عاماً).

وأوضحت شرطة الشعب أن المتهم تمت مراقبته ومتابعته حتى تم ضبطه بالقرب من دار الضيافة التابع لجامعة عدن بمدينة الشعب وهو في حالة تلبس وبحوزته ثلاثة أرباع كيلو حشيش وتم تحرير محضر الضبط والتحفظ على الحشيش المضبوط وتقديم المتهم للنيابة لاتخاذها الإجراءات القانونية.

وفي نطاق مسئوليتها للحفاظ على المال العام ووقف المعتدين على أراضي الدولة تمكنت شرطة مدينة الشعب من التصدي لأعمال العابثين الذين يقومون بأعمال البناء العشوائي ليلاً في أراضي الدولة والمواطنين من خلال منعها لتلك الأعمال الخارجة على القانون.

وقد تم وقف المدعو (ع.أ) بتهمه تورطه في بيع أراضي الغير والمدعو (م. أ) الذي أقدم على عملية الشراء بدون وثائق تؤكد ملكية البائع.. وقد تم إحالتهما لنيابة الأموال العامة بتهمه البسط والمتاجرة في أراضي الدولة والمواطنين.

محمد الكادح مستشاراً لمحافظ عدن لشؤون الحدائق والبيئة

عدن/ عبدالجبار ثابت الشهابي :

أصدر الدكتور عدنان الجفري محافظ محافظة عدن – رئيس المجلس المحلي القرار رقم (194) بتعيين المهندس محمد علي حسين الكادح مستشاراً لمحافظ المحافظة لشؤون الحدائق والمتنزهات ووقاية البيئة من المخاطر لدى صندوق النظافة وتحسين المدينة/ عدن.

وقضى القرار في مادته الثانية والثالثة بأن تتخذ الجهات المختصة والمعنية بالمحافظة كافة الإجراءات اللازمة للتنفيذ والعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره.

الجدير بالذكر أن الأخ المهندس محمد الكادح كفاءة علمية وتمتد خبرته إلى بداية سبعينيات القرن المنصرم.

ترقبوا في مطلع العام الجديد 2011
تحديث جديد لموقع 14 أكتوبر على شبكة الانترنت مع
خدمة متطورة للأرشيف الصحفي وفق أحدث المعايير العالمية
تشغيل شركة Make Solution - Washington DC (U.S.A)